

دراسة واقع وآفاق تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر وفق الإصلاحات المصرفية 2018-2020.

A Study of the Reality and Prospects for Developing Islamic Banking in Algeria, According to Banking Reforms 2018-2020.

د. حمادي مورا

د. فرج الله أحلام*

LPIEEM، كلية العلوم الاقتصادية

LPIEEM، كلية العلوم الاقتصادية

جامعة سطيف 1، الجزائر

جامعة سطيف 1، الجزائر

mourad.hamadi@univ-setif.dz

ahlem.ferdjallah@univ-setif.dz

تاريخ الاستلام: 2021/02/24

تاريخ الاستلام: 2020/12/01

ملخص:

تهدف من خلال هذا البحث الى الاجابة على الاشكالية التالية: هل ستمكن عملية السماح بفتح النوافذ المصرفية الإسلامية وفق الإصلاحات المصرفية 2018-2020 من تلبية المتطلبات الاقتصادية وتطوير الصيرفة الاسلامية في السوق الجزائرية؟ وذلك بمحذ دراسة واقع وآفاق تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر وفق الإصلاحات المصرفية لسنتي 2018-2020، وتكمن أهمية بحثنا في محاولة تحليل واقع الإصلاحات المصرفية لعملية فتح نوافذ اسلامية بالبنوك التجارية التقليدية الجزائرية كخطوة أولى نحو تطوير الصيرفة الاسلامية، وتعبئة مدخرات جديدة والتي تقع خارج الجهاز المصرفي التقليدي الجزائري، متبعينا في ذلك المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم التوصل الى ان اللجوء لطرح المنتجات الإسلامية هو الحل الأمثل والاكثر انسجاما مع المنظومة المالية في الجزائر، نظرا لقدرتها على تعبئة المدخرات وتنويع الاقتصاد وأدواته في ظل شح الموارد المالية، كما يعد نقلة نوعية نحو تطوير المالية الإسلامية في الجزائر، ويفتح آفاقا واعده من أجل حشد وتعبئة المدخرات المالية المتواجدة خارج القطاع المصرفي نتيجة احجام أصحابها التعامل مع البنوك التقليدية.

الكلمات المفتاحية: مصارف إسلامية، اصلاحات مصرفية، نوافذ إسلامية، شبابيك اسلامية، منتجات إسلامية.

Abstract :

Through this research, we aim to answer the following problem: Will the process of allowing the opening of Islamic banking windows in accordance with the banking reforms 2018-2020 will be able to meet the economic requirements and develop Islamic banking in the Algerian market? Where its importance lies in trying to analyze the reality of banking reforms in the process of opening Islamic windows in traditional Algerian commercial banks as first step towards developing Islamic banking, and mobilizing new savings, following this descriptive and analytical approach. It has been concluded that resorting to offering Islamic products is the best and most consistent solution with The financial system in Algeria, which is qualitative leap towards the development of Islamic finance in Algeria, and opens up promising prospects for the mobilization and mobilization of financial savings outside the banking sector as a result of the owners' reluctance to deal with traditional banks.

Key Words: Islamic banks, banking reforms, Islamic windows, Islamic branches, Islamic products.

JEL Classification: G21, G29.

* مرسل المقال: فرج الله أحلام (ahlem.ferdjallah@univ-setif.dz)

المقدمة:

يعتبر القطاع المصرفي من القطاعات الاقتصادية الحساسة والدعامة الرئيسية التي يمكن أن تعتمد عليها الجزائر في ظل ما يمر به الاقتصاد من تقلبات متعددة وحادة في أسعار النفط حول العالم خاصة خلال الفترة (2014-2020) والتي تمثل عائداته المصدر الوحيد لتمويل البرامج التنموية، مما فرض على الحكومة البحث عن مصادر تمويل بديلة من خلال بناء قاعدة اقتصادية متنوعة في تعبئة كل الموارد المالية، من ضمنها تلك المدخرات المكتنزة والبعيدة عن الدائرة المصرفية بسبب ربوية البنوك التقليدية، لذا فقد أصبح التوجه نحو المالية الإسلامية في الجزائر أمراً ضرورياً من خلال توجيه الكثير من البنوك التقليدية والمؤسسات المالية الجزائرية لتقديم خدمات مالية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، إضافة إلى البنوك المتواجدة أصلاً كبنك البركة وبنك السلام، إذ يعد اللجوء لطرح المنتجات الإسلامية لتعبئة المدخرات وتمويل المشاريع العمومية وتنويع الاقتصاد وأدواته، الحل الأمثل والأكثر انسجاماً مع المنظومة المالية في الجزائر، خاصة في ظل ظروف شح الموارد بسبب تراجع أسعار النفط عالمياً إذ تمثل في ذاتها مخرجا للعديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

وسنحاول من خلال هذه الورقة أن نبين مدى أهمية انفتاح النظام المصرفي الجزائري على العمل المصرفي الإسلامي من خلال فتح نوافذ إسلامية تابعة إلى البنوك التقليدية وذلك من خلال الاجابة على التساؤل التالي:

هل ستتمكن عملية السماح بفتح النوافذ المصرفية الإسلامية وفق الإصلاحات المصرفية 2018-2020

من تلبية المتطلبات الاقتصادية وتطوير الصيرفة الإسلامية في السوق الجزائرية؟

الفرضية: انطلقنا في دراستنا هذه من فرضية أن: عملية فتح النوافذ الإسلامية في الجزائر وفق الإصلاحات المصرفية 2018-2020 تعد ضرورة حتمية لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وتفعيل الموارد المالية غير النفطية، كما أنها تعتبر من أهم مداخل تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، ومتبعينا في دراستنا هذه منهج التحليل الوصفي للإحاطة بكل جوانب الموضوع والاجابة على الاشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضية.

الأهداف: يتمثل الهدف العام للدراسة في إبراز الدور التنموي والتمويلي الكبير من إشراك البنوك التجارية الجزائرية في مُعاملات المصارف الإسلامية كمدخل لتطوير العمل المصرفي الإسلامي وذلك من خلال نوافذ إسلامية من أجل تعبئة الموارد والمدخرات التي تقع خارج الجهاز المصرفي التقليدي الجزائري للرفع من كفاءته وذلك من خلال:

- التعرف على واقع الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية في الجزائر ومحاولة تقييم أداء بنكي البركة والسلام؛
- محاولة تحليل واقع الإصلاحات المصرفية في الجزائر المتعلقة بعمل المصارف الإسلامية؛
- الوقوف على الدور المحوري للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية في تحقيق التنمية بكل ابعادها، وتسهيل الضوء على النجاحات التي حققتها الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية؛
- إبراز أهمية فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية كخطوة أولى للتحويل للمصرفية الإسلامية.

أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة في محاولة تحليل واقع الإصلاحات المصرفية لعملية فتح نوافذ إسلامية بالبنوك التجارية التقليدية الجزائرية كخطوة أولى نحو تطوير الصيرفة الإسلامية، نظرا للإدراك بأهمية نظام مصرفي إسلامي

كأحد الخيارات المطروحة للتنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، للتمكن من تعبئة مدخرات جديدة والتي تقع خارج الجهاز المصرفي التقليدي الجزائري والرفع من كفاءته حتى يتمكن من المساهمة فعليًا في عمليات النمو والتنمية الاقتصادية.

I. واقع تطور الصيرفة الاسلامية في الجزائر:

1. فترة ما قبل التسعينات:

ترجع فكرة إنشاء مصرف إسلامي إلى الجزائر الى سنة 1928، أين كتب الشيخ إبراهيم أبو اليقظان مقالة متخصصة في جريدة وادي ميزاب 29 جوان 1929، بعنوان "حاجة الجزائر إلى مصرف أهلي"، تدعو إلى تأسيس مصرف يقوم على مبادئ التمويل الإسلامي، ولقيت الدعوة استجابة قوية لدى رجال الأعمال في الجزائر، وتم وضع قانون أساسي للبنك وتوفير رأس المال اللازم لذلك، لكن سلطات الاحتلال الفرنسي ألغت المشروع، دافعاً عن النظام الربوي الذي كانت تتبناه (بلعباس، 2013، الصفحات 3-6). لتتوقف الفكرة عند هذا الحد الى غاية سنة 1984 أين أجرى "بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري" محادثات مع شركة دلة البركة الدولية، حيث أسفرت هذه المحادثات على حصول الجزائر على قرض مالي قيمته 30 مليون دولار خصص لتدعيم تمويل التجارة الخارجية، كما عززت هذه المحادثات ونتائجها ثقة الطرفين ببعضهما الأمر الذي سمح بإقامة الندوة الرابعة لمجموعة دلة البركة المصرفية في الجزائر في نوفمبر 1986 أين نوقشت فكرة إنشاء مصرف إسلامي في الجزائر (بن منصور و مرابط، 2003، صفحة 785).

2. فترة التسعينات:

1.2 أهم مظاهر الصيرفة الاسلامية بالجزائر:

ابتدأت هذه المرحلة بإمضاء اتفاقية إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية بالجزائر ومقرها البحرين، وذلك بتاريخ 1990/02/26 (بن عزة و بلدغم، 2018، صفحة 82)، تلتها إبرام اتفاقية إنشاء بنك اسلامي وهو بنك البركة الجزائري بتاريخ 1 مارس 1990 وهو بنك مشترك بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري وشركة دلة القابضة، وبصدور قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990 قدم الترخيص لبنك البركة الجزائري ليتم افتتاحه رسمياً في 20 ماي 1991، ليباشر أعماله المصرفية ابتداء من الفاتح سبتمبر 1991.

2.2 تقييم تجربة بنك البركة الجزائري:

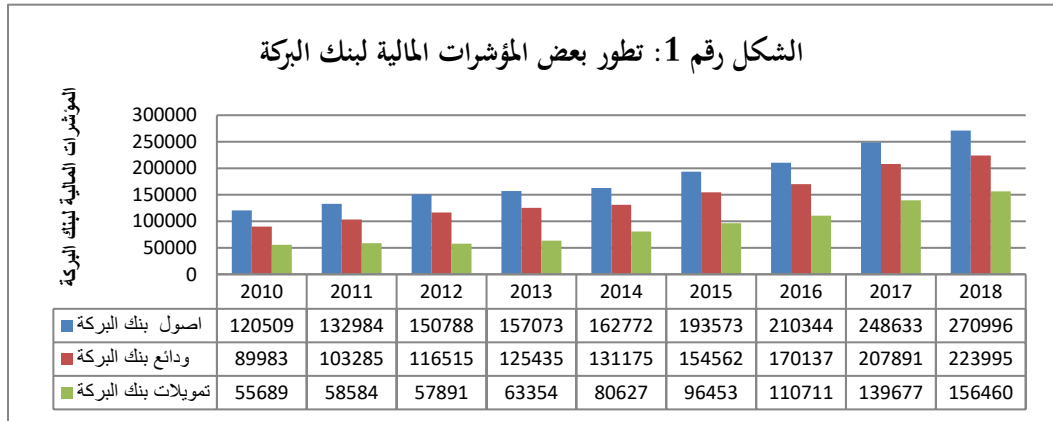
أ. التعريف ببنك البركة الجزائري: باشر بنك البركة الجزائري أعماله المصرفية ابتداءً من الفاتح سبتمبر 1991. وتأسس برأس مال مختلط قدره 500 مليون دينار جزائري، مقسمة إلى 500.000 سهم، قيمة كل سهم 1.000 دج يشترك فيها مناصفة كل من:

- شركة دلة البركة القابضة الدولية بنسبة 50%؛
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) كبنك عمومي جزائري بنسبة 50%.

غير أنه بصدر الأمر 11-03 الذي ينص على إلزامية رفع رأس مال كل البنوك إلى حد أدنى قدره 2.5 مليار دينار جزائري، قام بنك البركة الجزائري خلال سنة 2006 برفع رأس ماله الاجتماعي ليصل لهذه القيمة، نجم عن هذا الرفع تغيير في نسب توزيع الحصص على المساهمين ليصبح (بنك البركة الجزائري، 2006، صفحة 4): مجموعة البركة المصرفية بنسبة 56.9٪؛ بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنسبة 44.1٪. ووفقا لتوجيهات بنك الجزائر في سنة 2009، قام البنك بزيادة رأسماله الصادر في نهاية العام ليلعب 10 مليار دينار جزائري، ما يقارب 139 مليون دولار، وهو ما يمثل زيادة تقارب أربعة أضعاف في حقوق المساهمين (مجموعة البركة المصرفية، 2009، صفحة 4). غير أن نسبة مشاركة هذين الطرفين تغيرت في سنة 2015 (بنك البركة الجزائري، 2015، صفحة 6): لتصبح مجموعة البركة المصرفية البحرين 55.9٪، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائر 44.1٪، وفي سنة 2017 قام البنك بزيادة ثلاثة لرأس المال البنك إلى 15 مليار دينار جزائري (بنك البركة الجزائري، 2017، صفحة 9).

ب. تطور المؤشرات المالية الرئيسية لبنك البركة الجزائري في الفترة (2010-2018)

الجدول 01: تطور أهم مؤشرات المالية لبنك البركة الجزائري



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري للفترة 2010-2018.

يبدو من خلال ملاحظتنا للشكل أن أصول بنك البركة الجزائري في تطور مستمر حيث أنه عرف توسعا مستمرا منذ إنشائه، وخاصة في الآونة الأخيرة، فبعد أن فتح 8 فروع في مدة عشر سنوات (1991 إلى غاية 2001)، تمكّن من فتح 11 فرع في مدة 6 سنوات، وفتح 11 فرع آخر في مدة 10 سنوات (من 2007 إلى غاية 2015)، ليلعب عددها 31 وكالة في سنة 2018 (مجموعة البركة المصرفية، 2018، صفحة 81)، هذا ما مكّنه من جذب كل المتعاملين الذين يلغون حرجا أو إحجاما في التعامل مع البنوك التقليدية، مستفيدا من ميزة كونه البنك الإسلامي الأكثر انتشارا، والأقدم والذي لا يتعامل بالربا، مما انعكس إيجابا على إجمالي أصول البنك مع الزمن، وهو ما يبدو جليا من خلال ملاحظتنا للشكل حيث أن إجمالي الودائع قد عرف تطورا مستمرا من سنة لأخرى وبمعدلات متفاوتة منذ سنة 2010 إلى غاية 2018، كما شهد إجمالي التمويل الممنوح للعملاء تطورا مستمرا خاصة بعد سنة 2016 كنتيجة لعودة التمويل الاستهلاكي لشراء السلع المصنعة في الجزائر، هذا التطور

المستمر لاستخدامات الموارد المالية يبين لنا المساهمة الفعلية للبنك في تمويل الاقتصاد الوطني، كما يثبت ما سبق قوله عن الثقة التي اكتسبها البنك لدى طالبي الأموال والمستثمرين، والتي عليه تعزيزها من خلال منح التسهيلات الائتمانية.

3. فترة 2000-2016:

1.3. أهم مظاهر تطور المالية الاسلامية بالجزائر:

تأسيس أول شركة تأمين تكافلي في الجزائر(البركة والأمان سابقا، سلامة للتأمينات حاليا) في 26/03/2000، كما طبقت الحكومة الجزائرية الصيرفة الاسلامية بشكل محدود عبر صندوق الزكاة التابع لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف الذي أطلق سنة 2003، ومول هذا الصندوق مشاريع مؤسسات صغيرة ومتوسطة لفئة الشباب، بدون أية فوائد، ورافقه حينها شعار "اعطه المال ليصبح مزكيا هو الآخر" (بن عزة و بلدغم، 2018، صفحة 82)، كما تميزت هذه الفترة بتأسيس ثاني بنك اسلامي في الجزائر وهو بنك السلام، بالإضافة الى بداية زيادة اهتمام الأكاديميين والباحثين بعقد الملتقيات والندوات حول الاقتصاد والصيرفة الاسلامية وفتح التخصصات على مستوى العديد من المعاهد والجامعات لدراسته.

وفي عام 2013 بلغ حجم الاصول الاسلامية في الجزائر أكثر من 3 مليار دولار أي حوالي 2.4 بالمئة من اجمالي الأصول المصرفية، وتنمو المصارف الاسلامية في الجزائر بوتيرة أسرع من البنوك التقليدية، اذ سجلت نسبة نمو 15 بالمئة في عام 2013، حيث بلغ حجم أصول بنك البركة 2.01 مليار دولار، وأصول مصرف السلام حوالي 0.41 مليار دولار (موساوي، 2019، صفحة 761).

2.3. تجربة بنك السلام الجزائري:

أ. تقديم بنك السلام الجزائري: يعد مصرف السلام ثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، حيث تأسس في جوان 2006، ليبدأ نشاطه في 2008، ويقدر رأسمال عند افتتاحه بـ 72 مليار دينار جزائري (100 مليون دولار)، ليصبح أكبر المصارف الخاصة العاملة في منطقة شمال إفريقيا.

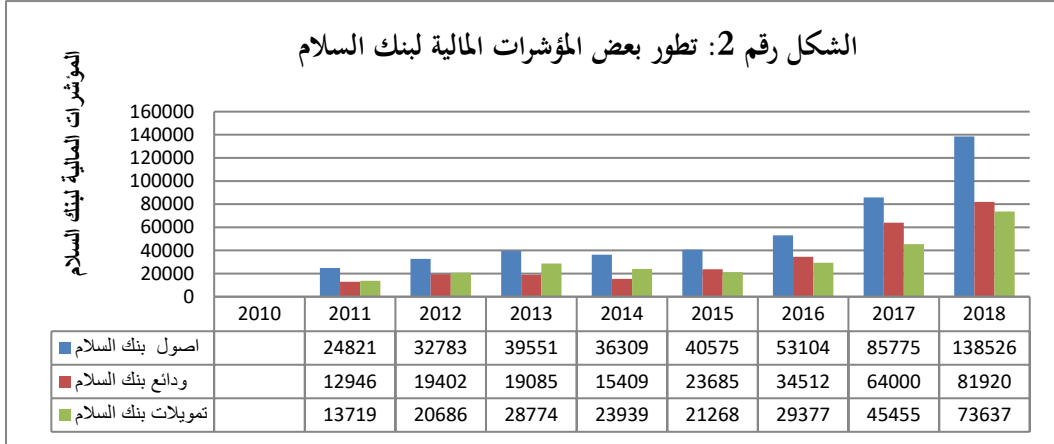
ويعد مصرف السلام الجزائري، بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته، حيث بدأ مصرف السلام الإسلامي الخاص بممارسة نشاطاته في الجزائر من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المالية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، ليكون بذلك ثاني مصرف (بنك) إسلامي يقترح السوق الجزائرية بعد بنك البركة الجزائري، وهو يمتلك لغاية 2018 تسعة فروع بالإضافة الى مقره الرئيسي، ويعمل ضمن الخطط المستقبلية لفتح فروع له عبر كامل التراب الجزائري، وبلغ عدد المساهمين في مصرف السلام 22 مساهما معظمهم من الإمارات العربية المتحدة، بينما ينتمي بقية المساهمين إلى باقي دول مجلس التعاون الخليجي واليمن ولبنان. ويعتبر هذا المصرف أحد فروع مصرف السلام الإماراتي، الذي يقدم خدمات مصرفية إسلامية.

إن مصرف السلام الجزائري يعمل وفق استراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ والقيم الأصيلة الراسخة لدى

الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق، والمتعاملين، والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد (مصرف السلام الجزائري، 2020).

ب. تطور المؤشرات المالية الرئيسية لمصرف السلام الجزائري في الفترة (2011-2018)

يمكن تمثيل تطور أهم مؤشرات المالية لبنك السلام الجزائري في الشكل التالي:



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية لبنك السلام الجزائري للفترة 2010-2018.

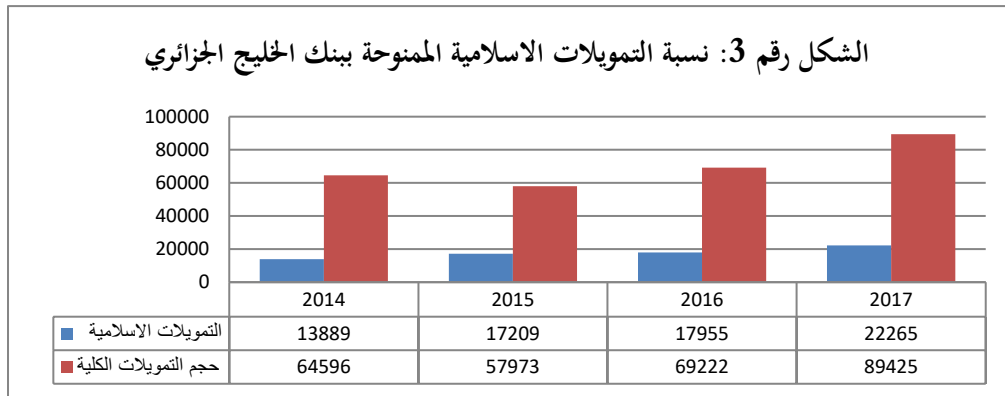
نلاحظ من خلال الشكل أن هناك ارتفاعا مستمرا في حجم أصول البنك خلال كل السنوات، نتيجة لتوسع البنك في نشاطاته المصرفية والاستثمارية، ويرجع ذلك لحرص المصرف على البحث عن فرص وبدائل من شأنها تحقيق نمو في الأنشطة المصرفية ورفع مردودية المصرف، كما يبدو جليا أن إجمالي الودائع قد عرف تطورا مستمرا من سنة لأخرى وبمعدلات متفاوتة منذ سنة 2011 إلى غاية 2018، الأمر الذي يدل على زيادة ثقة المتعاملين في المصرف وذلك من خلال الاستراتيجيات التي انتهجها المصرف كتوطين رواتب الموظفين وإبرام اتفاقيات مع كبار المتعاملين العموميين وعرض خدمات جديدة في مجال التجزئة (التمويل الاستهلاكي، الخدمات الإلكترونية، بطاقات الدفع...).

كما شهد إجمالي التمويل الممنوح للعملاء هو الآخر تطورا مستمرا، كل هذا التطور في مؤشرات بنك السلام في سنة 2018 كان نتيجة لتوسيع قاعدة زبائن المصرف بفتح 7 فروع جديدة وكذا ولوج المصرف قطاع التجزئة والأفراد.

3.3. فتح نوافذ اسلامية بالجزائر:

كما تميزت هذه المرحلة بسماع السلطات الرقابية الجزائرية لبعض البنوك التقليدية بتقديم خدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية في نفس الوقت الذي تقدم خدماتها المصرفية التقليدية، ومن أبرز التجارب في هذا المجال:

أ. بنك الخليج الجزائر: تجربة بنك الخليج الجزائر التابع لشركة مشاريع الكويت القابضة، الذي بدأ نشاطه بالجزائر تم تأسيس بنك الخليج الجزائر (AGB) في 15 ديسمبر 2003، برأس مال قدره 10 ملايين دينار جزائري من خلال مساهمة ثلاثة بنوك رائدة في السوق (بنك برقان بنسبة 60%، وبنك الكويت الأردن بنسبة 10%، وبنك تونس الدولي بنسبة 30%)، والعائدة إلى مجموعة شركة مشاريع الكويت (كيبكو)، أكبر الشركات القابضة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث يقوم بتقديم خدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من خلال النوافذ الإسلامية المتواجدة بفروعه، والشكل التالي يبين تطور نسبة التمويلات الإسلامية الممنوحة من قبل بنك الخليج الجزائري.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية لبنك الخليج الجزائري للفترة 2014-2017.

يتبين لنا من خلال الشكل أن حجم التمويل الإسلامي الممنوح من قبل بنك الخليج الجزائري يزداد من سنة إلى أخرى ويمثل في المتوسط حوالي 26 بالمئة من حجم التمويلات الممنوحة من طرف بنك الخليج الجزائري، وهو ما يبين تطور عدد المتعاملين مع البنك وفق الصيغ الإسلامية، حيث يخصص بنك الخليج نافذة للخدمات المصرفية الإسلامية وتمثل في خدمتين تمويليتين تسمى "بمهنة Proline": السلم والمراجعة واللذان تتوافقان مع تعاليم الشريعة الإسلامية، كما استحدثت خدمة أخرى سنة 2014 سميت بـ Leasing وهي خدمة التمويل التأجيري (بن شاعة و مانع، 2019، صفحة 2095).

ب. بنك ترست الجزائر: تأسس في 30 ديسمبر 2002 في شكل شركة مساهمة برأسمال أولي قدره 750 مليون، وتم رفعه عدة مرات إلى أن وصل إلى 18 مليار دج في سنة 2015، أطلق بنك ترست الجزائر كذلك نافذة إسلامية في سنة 2016 توفر لعملائه حلولاً تمويلية وفق صيغة المراجعة، إضافة إلى حساب للتوفير التشاركي يسمح للبنك بمشاركة أرباحه مع العملاء.

كما أن الفرع الجزائري للمجموعة المصرفية الفرنسية باريبا الجزائر (BNP Paribas) أعلنت عن منتجات إسلامية من خلال عرضاً لإجارة وحساب "البديل"، وذلك في انتظار موافقة بنك الجزائر، لإطلاقها في السوق.

4. مستجدات الصيرفة الاسلامية في الجزائر خلال الفترة 2017-2020

1.4. سنة 2017:

سمحت الحكومة الجزائرية لثلاثة بنوك عمومية بفتح شبائيك (نوافذ) إسلامية بدءاً من نوفمبر 2017، هي بنك "القرض الشعبي الوطني" وبنك "الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط" و"بنك التنمية المحلية"، الا انه لم يتم الفتح الفعلي لها نتيجة الغموض القانوني والتنظيمي الذي كان يكتنفها.

2.4. سنة 2018:

تميز بصدر النظام رقم 02-18 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018، في العدد 73 من الجريدة الرسمية والمتعلق بالصيرفة التشاركية والذي احتوى على أهم البنود التالية (نظام رقم 18-02 المؤرخ في 4 نوفمبر، 2018):

- إن البنوك عمومية كانت أو خاصة والمؤسسات المالية باختلافها سيمكنها من الآن عرض خدمات مالية بصيغة إسلامية لزبائنها، استجابة للطلب الكبير والقوي على الحلول المصرفية الإسلامية؛
- عرّفت المادة 2 منه العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية بأنها كل العمليات التي تقوم بها المصارف والمؤسسات المالية والمتمثلة في عمليات تلقي الأموال وعمليات توظيف الأموال وعمليات التمويل والاستثمار التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد؛
- يشترط النظام في المادة 3 لفتح الشباك أو شبائيك لتقديم الصيرفة التشاركية الحصول على الترخيص المسبق من بنك الجزائر لتقديم منتجات الصيرفة الإسلامية، وضمن هذا الترخيص أو الملف شهادة المطابقة الشرعية تكون من هيئة وطنية مؤهلة لذلك قانوناً وهذا ما تنص عليه المادة 4؛
- عرّفت المادة 5 منه شبك المالية التشاركية بأنه: "دائرة ضمن مصرف معتمد أو مؤسسة مالية معتمدة تمنح حصريا خدمات ومنتجات الصيرفة التشاركية"؛
- حدد النظام عمليات الصيرفة التشاركية التي يمكن للبنوك تقديمها في سبعة منتجات وهي: "المراحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع، السلم، الودائع في حسابات الاستثمار"؛
- شدد النظام أن تقديم المنتجات التشاركية في البنوك يكون ضمن "شباك أو شبائيك تحمل صفة كيان واحد" يكون مستقلا ماليا ومن حيث الموارد البشرية عن باقي الدوائر والفروع في البنك أو المؤسسة المالية المعنية، وذلك من خلال المواد 5 و6 و7، كما شدد على أن منتجات الصيرفة التشاركية تخضع رغم هذه الاستقلالية، لجميع الأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بالمصارف والمؤسسات المالية في المادة 11؛
- يتعين على المصارف والمؤسسات المالية المرخص لها بتسويق هذه المنتجات أن تُعلم زبائنها بجدول التسعيرات والشروط الدنيا والقصوى التي تطبق عليهم، إلى جانب اعلام المودعين خاصة أصحاب حسابات الاستثمار حول طبيعة حساباتهم وهي ما تبينه المادة 8. ويحق للمودع الحصول على حصة من الأرباح الناجمة عن "شباك المالية التشاركية" ويتحمل حصة من الخسائر المحتملة التي يسجلها الشباك في التمويلات التي يقوم بها المصرف (المادة 9).

3.4. سنة 2020:

- صدر أهم قانون يعنى بالصيرفة الاسلامية في الجزائر وهو النظام رقم 20-02 الصادر في 15 مارس 2020 (نظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس ، 2020) والمحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والقواعد المطبقة عليها، وشروط ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وكذا شروط الترخيص المسبق لها من طرف بنك الجزائر، حيث احتوى على أهم النقاط التالية:
- يشترط النظام الجديد على البنوك والمؤسسات المالية الراغبة في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية أن تحوز على نسب احترازية مطابقة للمعايير التنظيمية؛
 - حدد النظام عمليات الصيرفة الإسلامية في ثمانية كما قام بتعريفها وهي: المراجعة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع، السّلم، الودائع في حسابات الاستثمار وحسابات الودائع، ضمن المادة 4. وقد عرفت المواد التالية 5-12 كل واحدة منهم؛
 - تخضع منتجات الصيرفة الإسلامية المذكورة سابقا، إلى طلب ترخيص مسبق من بنك الجزائر وفقا للمادة 13؛
 - يجب على البنك أو المؤسسة المالية أن يحصل على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة، تسلّم له من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية وفق المادة 14.
 - يتعين على البنك أو المؤسسة المالية إنشاء هيئة الرقابة الشرعية، وتتكون هذه الهيئة من ثلاثة (3) أعضاء على الأقل، يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة. تكمن مهام هيئة الرقابة الشرعية على وجه الخصوص، وفي إطار مطابقة المنتجات للشريعة، في رقابة نشاطات البنك أو المؤسسة المالية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وهذا ضمن المادة 15؛
 - أما المادة 16 و 17 و 18 فهي تبين ضرورة الاستقلال الإداري، والمالي، والمحاسبي، والتنفيذي. لحسابات الشباك الإسلامي عن حسابات البنك أو المؤسسة المالية التابع لها؛
 - يجب على البنوك والمؤسسات المالية الذين تحصلوا على الترخيص المسبق لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، أن تُعلم زبائنهم بمجداول التسعيرات والشروط عليهم الدنيا والقصوى التي تطبق عليهم. كما يجب على البنوك إعلام المودعين، خاصة أصحاب حسابات الاستثمار، حول الخصائص ذات الصلة بطبيعة حساباتهم، وهذا ما تبينه المادة 19؛
 - يحق لصاحب حساب ودائع الاستثمار الحصول على حصة من الأرباح الناجمة عن "شباك الصيرفة الإسلامية"، ويتحمل حصة من الخسائر المحتملة التي يسجلها شباك الصيرفة الإسلامية" في التمويلات التي يقوم بها، وذلك ضمن المادة 20.
 - انشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الاسلامية بالجزائر وذلك يوم أول أفريل 2020 (وكالة الانباء الجزائرية، 2020).

II. أهمية فتح النوافذ الإسلامية في الاستجابة لمتطلبات الاقتصاد الجزائري:

إن البنوك والمؤسسات المالية التقليدية في الجزائر معنية بظاهرة فتح النوافذ الإسلامية، لما لها من آثار اقتصادية هامة، نذكر منها:

1. امتصاص الأموال المكتنزة خارج القطاع البنكي:

تحاول السلطات الجزائرية استقطاب الأموال المتداولة خارج القنوات الرسمية عن طريق الخدمات الإسلامية وتسهيل عملية جمع أموال السوق السوداء، حيث يعتبر مشكل الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية، أحد أهم المشاكل التي تؤرق المسؤولين، وتعيق تطور الاقتصاد الوطني، فضلاً عن حاجة البلاد الملحة لهذه الأموال بعد انهيار أسعار النفط وشح مداخيل البلاد والضعف الكبير الذي تعاني منه الخزينة العمومية (سليمان، 2019)، حيث يقدر خبراء اقتصاد أن ما يكتنزه الجزائريون في بيوتهم من أموال، وما يجري تداوله في الاقتصاد الموازي بنحو 60 مليار دولار، وهو ما يقارب حجم ميزانية الدولة (كحال، 2019)، ويعود ارتفاع قيمة الأموال خارج القطاع الرسمي إلى فقدان نسبة كبيرة من الجزائريين الثقة بالبنوك ما جعلهم يفضلون الاحتفاظ بها نقدًا في بيوتهم أو التعامل نقدًا دون المرور عبر البنوك، لذا يعتبر فتح المجال للبنوك والمؤسسات المالية لطرح منتجات التمويل الإسلامية بالموازاة مع مواصلة التعامل بالطريقة التقليدية، أداةً لتشجيع أصحاب الأموال على التعامل مع البنوك وفتح الحسابات والأرصدة المصرفية، دون الوقوع في المحاضر الشرعية واختلاط أموالهم بالفوائد الربوية.

2. التنوع الاقتصادي:

التذبذب وعدم الاستقرار في أسواق النفط، تطرح ضرورة العمل على تخفيف درجة اعتماد الاقتصاد الوطني على القطاع النفطي، وهو الشيء الذي دفع الحكومة الجزائرية إلى البحث في إيجاد خيارات أخرى لتنوع مصادر التمويل بهدف دفع عجلة الاقتصاد الوطني، واستقطاب الأموال والادخارات الهائلة المتداولة خارج القطاع البنكي حيث أصبحت الحاجة إلى التطرق للصيرفة الإسلامية وتطويرها في الجزائر أكثر من ملحة، لما لها من آثار إيجابية في المساهمة في تمويل برامج التنمية.

3. القدرة على تفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري:

يعتبر التمويل الإسلامي من أفضل الأساليب الملائمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والقادر على تغطية احتياجاتها التمويلية خلال كل مراحل حياتها، فهو يملك من الخصائص والسمات ما يؤهله لذلك، حيث ينقل التمويل من أسلوب الضمان والعائد الثابت إلى أسلوب المخاطرة والمشاركة (حتى أن الكثير من الباحثين يسمونه باقتصاد المشاركة) والغنم بالغرم، وهو بذلك يحقق معيار العدل في المعاملات فلا مجال هنا لاستفادة طرف على حساب آخر كما في التمويل التقليدي القائم على الربا المحرم شرعاً، فضلاً عن أنه عملية دخيلة على النظام البشري، تضخم معه النشاط التمويلي بما فيه من أمراض التضخم والمقامرة، وانكمش فيه النشاط الإنتاجي بما فيه من تنمية ووفرة، وهذا بعكس أساليب التمويل الإسلامية التي توجه إلى النشاط الحقيقي لا النشاط المالي، حيث ستوفر النوافذ الإسلامية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة العديد من الأساليب والطرق التمويلية التي تتسم بكثرة أعدادها والمرونة

في التطبيق والعدالة في توزيع الناتج بين أطراف العلاقة التمويلية، كما أن هذه الصيغ بحكم تنوع الأجال الممكنة لتطبيقها من قصير ومتوسطة وطويلة الأجل، تتيح فرصا ومجالات أكثر لتغطية الاحتياجات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأهم الأنواع التي سمح بتطبيقها المشرع الجزائري ضمن النظام الجديد رقم 20-02 الصادر في 15 مارس 2020.

1.3. صيغ قائمة على الملكية:

تتمثل في صيغ المشاركة والمضاربة، هذه التي تدخل فيها المؤسسات المالية كطرف مشارك في المشروعات الممولة، هذه المشاركة ينجر عنها تقاسم الأرباح والخسائر وفقا لخصوصية كل صيغة؛

2.3. صيغ قائمة على المديونية (ذات الهامش المعلوم):

تتمثل في صيغ المرابحة، السلم، الاستصناع، الإجارة، تقدم المؤسسات المالية هذا النوع من التمويل مقابل هامش ربح دون مشاركة لا في التسيير ولا في الأرباح إنما بشروط تتحدد على حسب كل صيغة.

4. المساهمة في تحقيق التنمية:

تعتمد المصارف الإسلامية في نشاطها اعتمادا كبيرا على تجميع وتعبئة المدخرات وتوظيفها في مجالات تنمية عدة، بالشكل الذي يساهم في بناء قاعدة اقتصادية سليمة لصالح المجتمع، وفي إطار الأسس الإسلامية للتوظيف، وابتكار صيغ جديدة تتوافق مع الشريعة الإسلامية وتناسب والتغير الذي يطرأ على سوق العمل المصري، وتضمن التوظيف الأمثل لموارد البنك (رقابية و صيد، 2020، صفحة 247)، وفي ظل التطورات الراهنة والتغيرات الاقتصادية التي تعيشها الجزائر فإن المؤسسات المصرفية هي المحرك الأساسي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية لها، من خلال تجميع الموارد المالية وتوجيهها بشكل أمثل إلى المجالات المختلفة للاستثمار، ويعد المنهج المصري الإسلامي الحل المناسب في دعم المشاريع التنموية من خلال توسعة قاعدة تعبئة المدخرات وتوجيه هذه الموارد لمختلف القطاعات الاقتصادية من خلال صيغ مالية مبنية على مبادئ وأسس شرعية ضببطت بها عمليات التعامل بالمال، فحرمت الربا والفائدة أشد التحريم، ومنعت بيع الديون والاتجار بها، ولو كانت ديوناً غير ربوية، وتعتمد في عمليات التمويل والاستثمار على المشاركة في الربح والخسارة بين البنك والعميل بعيداً عن مجالات الاستثمار الضارة والخبثية، وتحرم الربح دون مخاطرة، وتنتظر المعسر إلى أن تتيسر أموره وتوخي المعايير الأخلاقية في المعاملات، وتشكل هذه المبادئ في مجموعها أساساً تنظيمياً وتشريعياً تضمن بها الاستقرار المالي، ومن ثم تجنب حدوث الأزمات المالية، لذا نجد أن المصارف الإسلامية قد فرضت نفسها على ساحة المعاملات الاقتصادية في معظم الأقطار التي انتشرت بها في العالم بقيامها بدور تنموي فعال داخل الدول التي تعمل فيها، وأحياناً خارج نطاق هذه الدول، ومما يؤكد أن جوهر عمل المصارف الإسلامية هو التنمية، فالمصرف الإسلامي أساساً شركة استثمار حقيقي وليس استثماراً مالياً، ومن ثم فإن عمليات المصرف الإسلامي هي الدخول في إنشاء مشروعات استثمارية وفقاً للأولويات الائتمانية للبلد الذي يوجد فيه المصرف الإسلامي (المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2011، صفحة 4). والشكل التالي يبين مبادئ وأسس الصيرفة الإسلامية القادرة على خدمة مختلف المجالات التنموية:

الشكل رقم 4: مبادئ وأسس الصيرفة الاسلامية



المصدر: (موساوي، 2019، ص. 761).

III. أهمية فتح النوافذ الاسلامية في تطوير صناعة الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

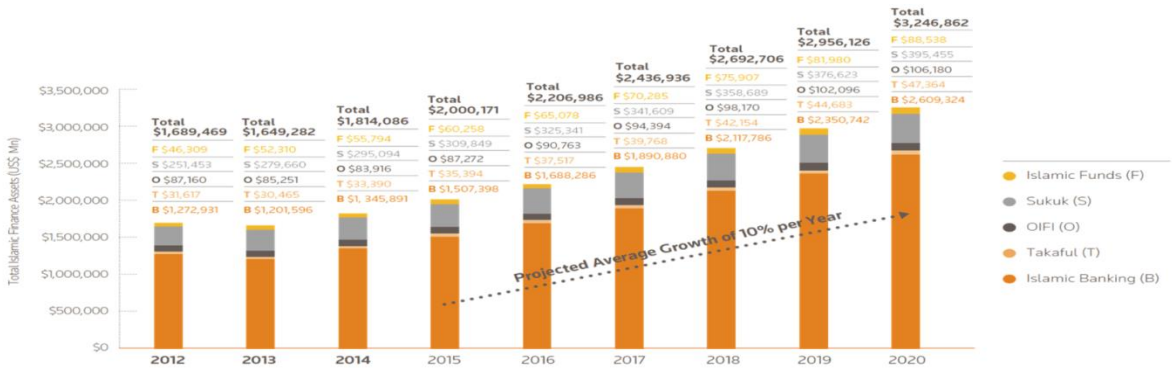
إن فتح النوافذ الاسلامية بالبنوك والمؤسسات المالية التقليدية في الجزائر سيكون له بالغ الأثر في تطوير الصيرفة

الاسلامية في الجزائر وذلك من خلال:

1. مواكبة تطور الصيرفة الاسلامية في العالم:

حيث شهدت المالية الإسلامية خلال السنوات الاخيرة تحولات جذرية وعميقة مكنتها من الظهور على الساحة المالية العالمية بقوة من خلال الاستحواذ على مستويات عالية من النمو، في ظل الإقبال المتزايد على هذا النوع من الخدمات المالية التي تُوفّر قنوات تمويل واستثمار وإيداع وتأمين متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، خاصة بعد أن أثبتت جدارتها في مواجهة التقلبات الاقتصادية التي عايشها العالم منذ الأزمة المالية في عام 2008، والتي عصفت بالعديد من البنوك التقليدية، وعلى حسب تقرير واقع الاقتصاد الاسلامي العالمي لسنة 2019 فقد بلغ حجم أصول البنوك الاسلامية الى ما يزيد عن 2.5 ترليون دولار أمريكي في سنة 2019، ومن المتوقع أن يرتفع الرقم إلى 3.5 ترليون دولار بحلول سنة 2024 (Chattha, 2019, p. 25)، وهو ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم 5: تطور المالية الاسلامية على المستوى العالمي للفترة 2012-2020

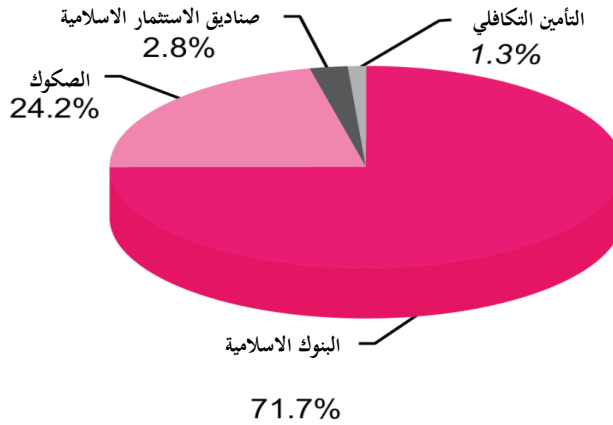


Source: (Hasan, Mohamed, Eid, 2015, P. 35).

نلاحظ أن حجم الصناعة المالية الإسلامية عرف تطورا ملحوظا منذ سنة 2012 فقد فاقت أصول المالية الإسلامية في العالم 3 ترليون دولار أمريكي لأول مرة سنة 2020، ويرجع هذا التطور الى تبني العديد من الدول الإسلامية وغير الإسلامية للصناعة المالية الإسلامية من خلال مختلف مؤسساتها من مصارف إسلامية وتأمين تكافلي وصكوك إسلامية وصناديق استثمار اسلامية خاصة بعد أن أثبتت جداتها في مواجهة التقلبات الاقتصادية، ومساهمتها في رفع معدلات النمو الاقتصادي. كما نلاحظ أن البنوك الإسلامية هي الدافع الاول لنمو المالية الإسلامية حيث توجد من بين 1,396 مؤسسة مالية اسلامية ما يزيد عن 520 البنوك الإسلامية بما في ذلك نوافذ للخدمات المصرفية الإسلامية (Chattha, 2019, p. 27)، حيث يمثل قطاع المصارف الإسلامية نسبة 25٪ في ماليزيا وحوالي 50٪ في المملكة العربية السعودية.

والشكل التالي يبين مدى سيطرة موجودات الصيرفة الإسلامية على المالية الإسلامية على المستوى العالمي :

الشكل رقم 6: مكونات الصناعة المالية الإسلامية في العالم



Source: (Chattha and others. 2019. P.10).

نلاحظ من خلال الشكل أن موجودات الصيرفة الإسلامية لوحدها تسيطر على نحو 72٪ من المالية الإسلامية العالمية، وهذا يعود إلى أن الكثير من البنوك التقليدية على المستويين المحلي والدولي أقدمت على الولوج إلى عالم الصيرفة الإسلامية من خلال العديد من الطرق والأساليب فمنها من فتح نوافذ إسلامية، ومنها من فتح فروعاً وإدارات متخصصة في العمل المصرفي الإسلامي، ومنها من اكتفى بتوفير خدمات مصرفية إسلامية جنباً إلى جنب مع الخدمات التقليدية، ومنها من رغبت في التحول التدريجي إلى المصرفية الإسلامية، ومنها من رغبت في التحول الكلي مباشرة.

2. تعزيز قطاع المصارف الإسلامية في الجزائر:

ان قطاع الصيرفة الإسلامية في الجزائر لا يزال ضعيفا جدا حيث تظل حصّة البنوك الإسلامية في السوق المصرفية الجزائرية محدودة وهامشية بمقابل سيطرة البنوك التقليدية على السوق المصرفية في الجزائر، فعلى الرغم من العدد الهائل

للمصارف الأجنبية الخاصة التي تنشط في الجزائر - والذي يقدر بحوالي عشرون مصرفاً-، فإنهم لا يغطون إلا حوالي 5% من النشاط الكلي للنظام المصرفي الجزائري والباقي تسيطر عليه البنوك العامة الجزائرية. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن نسبة 5% من النشاط الذي تحتكره البنوك الأجنبية، 4% منها يذهب إلى البنوك الفرنسية التي تأسست في الجزائر خصيصاً لدعم الشركات الأجنبية في التجارة الخارجية (من حيث صادراتها إلى الجزائر). كما لا يتعدى حجم المال الإسلامي في النظام المالي الجزائري نسبة 3 في المائة، إذ أن الحصيلة الإجمالية للبلاد من المصارف الإسلامية بنكان فقط، هما بنك (البركة) وبنك (السلام)، إضافة إلى بعض شركات التأمين التكافلي كشركة سلامة، وكل هذه المؤسسات المالية لا تمثل إلا نسبة ضئيلة جداً من النظام المالي ككل، وبالرغم من أن نمو البنوك الإسلامية واتساع مجال نشاطها يجري بصفة بطيئة منذ انطلاقتها (حيدر، 2020)، إن فتح النوافذ الإسلامية في المنظومة البنكية الجزائرية من شأنه أن يعود بشكل إيجابي على تمويل الاقتصاد، وذلك بفضل السياسة المرنة التي تتميز بها الصيرفة الإسلامية حيث يمكن أن تدخل في النشاط المصرفي فئتين من المدخرين (رقابية و صيد، 2020، صفحة 249):

1.2. الفئة الأولى:

تتمثل في المدخرين الذين كانوا يرفضون التعامل بالفوائد الربوية بسبب تحريمها شرعاً، وهو مبرر عدم فتح حسابات لهم في البنوك التقليدية، وهؤلاء سيتجهون إلى المصارف الإسلامية، لأنها تمثل ملاذاً آمناً لمدخراتهم واستثماراتهم؛

2.2. الفئة الثانية:

وتتمثل في أصحاب المدخرات متوسطة الحجم والصغيرة، حيث أن وجود مصارف إسلامية بتوجهها المعلن وسياستها المرنة، سوف يشجع هذه الفئة إلى الإقبال على فتح الحسابات الادخارية والاستثمارية لديها. أمام هذه لمعادلة سوف يتزايد نمو الموارد المالية التي تتلقاها المصارف الإسلامية من هذه الفئتين مما يشكل استخدامات لموارد مالية معطلة أو بعيدة عن الاستخدام الفاعل وهو ما ينجم عنه في المحصلة توفير التمويل اللازم للتنمية في قطاعات عدة، وصدور النظام رقم 02-20 الصادر في 15 مارس 2020 والمحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية سيفتح الباب أمام نشاط هذا النوع من الخدمات البنكية الإسلامية، حيث أن الإقبال المتزايد عليها سيؤدي على المدى البعيد إلى توسيع العمل المصرفي الإسلامي على حساب التقليدي، كما أنه إذا نجحت النوافذ الإسلامية في تحقيق نتائج أعلى لبنوكها من نتائج الفروع الأخرى التقليدية، فإن ذلك سيدفع إدارة البنك إلى التوسع في الظاهرة عن طريق فتح نوافذ أخرى تعمل بنفس المنهج بدلاً من الإكتثار في فتح فروع تقليدية، وستساهم النوافذ الإسلامية في تطوير المنتجات المالية الإسلامية، حيث تتنافس إدارة كل من النوافذ الإسلامية والبنوك الإسلامية إلى بذل المزيد من الجهود لابتكار أدوات مالية إسلامية تتمتع بالكفاءة الاقتصادية والمصدقية الشرعية وتشبع رغبات العملاء (جعفر، 2017، صفحة 107). وقد يكون الخطوة الأولى للتحويل الكلي نحو تحول هذه البنوك إلى الصيرفة الإسلامية، والتوجه نحو المطالبة بأسلمة القطاع المصرفي الجزائري بأكمله.

3. الاستجابة لميول الشعب الجزائري:

إن خصوصية المجتمعات الإسلامية تجعل الفرص كبيرة لنمو وتطور الصناعة المالية الإسلامية ، و الإمكانات أكبر على مستوى الجزائر من أجل الوصول إلى تعبئة الموارد والمدخرات التي تقع خارج الجهاز المصرفي التقليدي بسبب الحرج المجتمعي من تعاملاته المصرفية، ففي دراسة استطلاعية تبين بأن 51٪ من الجزائريين يفضلون منتجات المالية الإسلامية مقابل عدد محدود يفضل البنوك التقليدية (صالح، 2014، صفحة 12)، لذلك فإن الطلب الكبير والقوي لشرائح عريضة من الزبائن الذين يرغبون في التعامل وفقاً للتعاليم الإسلامية دفع بالجهات الحكومية لتبني الخدمات المصرفية الإسلامية، وهو ما تبين لنا سابقاً من خلال تطور إجمالي الودائع بينك البركة الجزائري وبنك السلام هذا التطور يترجم الثقة التي اكتسبها البنكان عند الجمهور بدافع الخدمة المصرفية الإسلامية وبدون فوائد ربوية، والنجاحات المتتالية التي حققها هذان البنكان منذ إنشائهما في مختلف المجالات المصرفية والاستثمارية التي عززت من مكانتهم لدى أصحاب الفوائض المالية وتوسيع قاعدة العملاء، وبهذا ان انفتاح النظام المصرفي الجزائري على العمل المصرفي الاسلامي من خلال فتح النوافذ الاسلامية يتماشى مع قيم المجتمع الجزائري ومستمدًا من مقوماته الحضارية وواقعه المعيشي.

الخاتمة:

شهدت المالية الإسلامية في الجزائر في السنوات الأخيرة دعم من القطاع الحكومي عن طريق سن واصدار مجموعة من القوانين والتنظيمات التشريعية آخرها كان في مارس من السنة الحالية والذي يعكس الارادة السياسية للدولة الجزائرية في الاستفادة من الصيرفة الاسلامية خاصة وأن الجزائر في أزمة ناتجة عن تقلبات أسعار البترول وذلك بالسماح بفتح شبائيك اسلامية على مستوى البنوك والمؤسسات المالية التقليدية، الأمر الذي سيمكن الجزائر من الاستفادة مما تتيحه المصارف الإسلامية من إيجابيات في مختلف المجالات، ومن أهم هذه الإيجابيات هو ما تم التوصل اليه من نتائج في هذه الدراسة:

- الطلب المتزايد من العملاء على الخدمات التي تقدمها المصارف الاسلامية والتي تتلاءم مع ثقافة ومعتقداتهم الدينية بعيدا عن الفوائد الربوية المحرمة شرعا؛
- ان إشراك المصارف التقليدية الجزائرية في تبني الصيرفة الاسلامية من خلال نوافذ التمويل الإسلامي كان بهدف تعبئة الموارد والمدخرات التي تقع خارج الجهاز المصرفي التقليدي الجزائري والرفع من كفاءته؛
- بحث الحكومة الجزائرية على مصادر تمويل متنوعة لتتمكن من تغطية احتياجاتها المالية للمشاريع التنموية؛
- محاولة لاستقطاب رؤوس الاموال المخزنة والمتداولة خارج النظام المصرفي الجزائري، اذ تساهم صيغ التمويل الاسلامي بشكل فعال في تطوير صيغ وأساليب استقطاب الأموال وتشغيلها؛
- إن فتح نوافذ أو شبائيك إسلامية سيسمح من نشر وتنمية الوعي الادخاري المحلي بين أفراد المجتمع، وتوسيع قاعدة تعبئة المدخرات من خلال تمكينهم من فتح حسابات الودائع بالنوافذ الاسلامية بعيدا عن شبهات الربا؛

- تُساهم النوافذ الإسلاميّة في زيادة موجودات البنوك الإسلاميّة الجزائريّة وبالتالي تزيد من فعاليتها في إدارتها لسبولتها المصرفيّة؛
- ان فتح نوافذ أو شبائيك إسلامية ستييح الفرصة لنمو العمل المصرفي الإسلامي وانتشاره في الجزائر، وسيوجه اهتمام أكثر للجهات الحكومية لدعمه وتطويره؛
- ان تنوع صيغ التمويل الاسلامي سيكون لها دور هام في توفير التمويلات اللازمة لمختلف قطاعات الاقتصاد الجزائري، خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ من خلال الاستفادة من أساليب التمويل بالمشاركة وانخفاض تكاليفها في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمصغرة والعائلية؛
- ان توجه البنوك التقليدية نحو فتح شبائيك اسلامية من شأنه أن يساهم في توظيف ما تمتلكه من تكنولوجيا متطورة، وخبرة وكفاءة عالية لتطوير الخدمات المصرفية الاسلامية.

التوصيات:

- إن قيام الحكومة الجزائرية في ثلاث سنوات الاخيرة بإصدار قرارات وتنظيمات آخرها في مارس من السنة الحالية من خلال إصدار قانون يسمح للبنوك والمؤسسات المالية الجزائرية بتقديم منتجات تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، كان من شأنه تشجيع نشاط القطاع المصرفي الإسلامي في الجزائر نظرا لما ينطوي عليه من استبعاد للربا وتشجيع للعمل والانتاج مما يساهم في استقطاب الاموال الدائرة خارج القطاع البنكي فهي تتفق مع المعتقدات الدينية للشعب الجزائري، والتي يجب العمل على استقطابها للاعتماد عليها في دعم البرامج التنموية خاصة في ظل شح وتقلب الموارد النفطية، ولنجاح النوافذ الاسلامية في دعم المسار التنموي للاقتصاد الوطني وتطوير الصيرفة الاسلامية بالجزائر، نقترح التالي:
- لا بد من اصدار قانون يعدل قانون النقد والقرض، يبين فيه المواد الأساسية الخاصة بالنوافذ والبنوك الاسلامية، ويحدد من خلاله العلاقة الرقابية مع البنك المركزي؛
 - على المشرع الجزائري أن يسمح باستخدام كل الصيغ المالية الاسلامية وان لا يقتصر على البعض منها فقط لما في ذلك من آثار على مختلف الأنشطة الاقتصادية؛
 - يجب دعم الصيرفة الاسلامية باللجوء لطرح الصكوك الإسلامية لتعبئة المدخرات وتمويل المشاريع العمومية لمواجهة مشكلة تراجع مداخيل البلاد بسبب تراجع أسعار النفط عالميا؛
 - ضرورة اجبار النوافذ الاسلامية على استخدام صيغ المشاركة بدل الاعتماد على صيغ ذات الهامش المعلوم كالمراجحة حتى يكون لها الاثر الواضح على البرامج التنموية؛
 - العمل على تفعيل دور الإعلام الوطني بشقيه السمعي والبصري بمشروعية النوافذ الاسلامية للعملاء قصد استقطاب أموالهم واهتمامهم؛

- يجب تفعيل دور المؤسسات المالية المكملّة للصيرفة الإسلامية بتنشيط السوق المالية بالسماح بإصدار الصكوك الإسلامية وإنشاء الصناديق الاستثمارية الإسلامية ومؤسسات التأمين وإعادة التأمين التكافل، وإدماج مؤسسات الوقف والزكاة في النظام المالي الجزائري؛
- تعتبر البنوك الإسلامية عنصر دعم وتكامل مع باقي مؤسسات الجهاز المصرفي، وبالتالي لا بد من تشجيعها على تقديم وتطوير خدماتها وزيادة فروعها في الداخل والخارج والاستفادة من تجارب هذه البلدان في التحول نحو المصرفية الإسلامية، خاصة التجربة السودانية التي تحولت إلى العمل المصرفي الإسلامي بشكل كلي، والتجربة الماليزية التي نجحت في تبنى الصيرفة الإسلامية وإصدار الصكوك الإسلامية.

قائمة المراجع:

- Shaima Hasan, Shereen Mohamed, Zahraa Eid (2015): "Islamic Finance Development Report 2015: Global Transformation", Islamic Corporation for the Development of the Private Sector and Thomson Reuters.
- Jamshaid Anwar Chattha and others (2019): "Islamic financial services industry stability report 2019", the Technical and Research Department of the IFSB Secretariat, Published by Islamic Financial Services Board, Kuala Lumpur, Malaysia, July 2019.
- بن عزة إكرام، بلدغم فتحي (2018): "مكانة الصيرفة الإسلامية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي تقييم تجربة الجزائر"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة المسيلة - الجزائر، المجلد 30، العدد 01.
- بن منصور عبد الله، مرابط سليمان (2003): "تقييم تجربة بنك البركة في إطار إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية"، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغربية، جامعة فرحات عباس، سطيف - الجزائر، أيام 25-28 ماي 2003.
- التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري للفترة 2006 و2010-2018.
- التقارير السنوية لبنك الخليج الجزائري للفترة 2014-2017.
- التقارير السنوية لبنك السلام الجزائري للفترة 2010-2018.
- التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية لسنة: 2009.
- التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية لسنة: 2018.
- جعفر هتي محمد (2017): "نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية - جامعة ورقلة، العدد 12.
- حمزة كحال (2019): "مأزق بنوك الجزائر...إجراءات لجذب الأموال النائمة في البيوت"، وثيقة الكترونية متوفرة على الرابط (<https://www.alaraby.co.uk/economy/2019/12/2>)، نشر بتاريخ 2019/12/02، موقع العربي الجديد الاعلامي، تاريخ التصفح: 2020/01/16.
- حيدر ناصر (2019)، الموقع الرسمي لمصرف السلام، وثيقة الكترونية متوفرة على الرابط: (<http://www.alsalamalgeria.com>)، تاريخ التصفح: 2019/09/20.

- رقايقية فاطمة الزهراء، صيد ماجد (2018): "متطلبات تبني الصيرفة الإسلامية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر"، كتاب ملتقى دور المصارف الإسلامية في التنمية، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية- رماح- وجامعة العلوم الإسلامية العالمية، الاردن، افريل 2018.
- سليم موساوي (2019): "تبني الصيرفة الاسلامية في ظل انخفاض أسعار النفط"، مجلة الامير عبد القادر للعلوم الاسلامية، قسنطينة-الجزائر، المجلد 33، العدد 1.
- سليمان ناصر (2019): "الأموال المتداولة خارج البنوك.. مشكلة مستعصية ترسخ الأزمة المالية بالجزائر"، وثيقة الكترونية متوفرة على الرابط (<https://www.noonpost.com/content/35191>)، نشر بتاريخ 2019/12/10، موقع نون بوست الاعلامي، تاريخ التصفح: 2020/01/11.
- صالح صالحي (2014): "مشروع اقامة أكبر منطقة لتوطين للصناعة المالية الاسلامية في الجزائر بحجم 150 مليار دولار في آفاق 2042"، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف -1، العدد 14.
- عبد الرزاق بلعباس (2013): "صفحات من تاريخ المصرفية الإسلامية: مبادرة مبكرة لإنشاء مصرف إسلامي في الجزائر في أواخر عشرينات القرن الماضي"، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، جدة -المملكة العربية السعودية، المجلد 19، العدد 2.
- المنظمة العربية للتنمية الإدارية (2011): "المصارف الاسلامية الواقع والتحديات"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية -اعمال المؤتمرات-، القاهرة.
- الموقع الرسمي لمصرف السلام الجزائري (2019)، وثيقة الكترونية متوفرة على الرابط: (<https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-97-0.html>)، تاريخ التصفح: 2019/09/12.
- نادية بن شاعة، مانع فاطمة (2019): "النافذة الاسلامية ببنك الخليج الجزائر، كخطوة في طريق تطوير المعاملات المالية الاسلامية بالجزائر"، كتاب المؤتمر الدولي التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الاسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير -جامعة الشلف، يومي 17-18 ديسمبر 2019.
- نظام رقم 02-18 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018 حول: "قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية"، الجريدة الرسمية ج الجزائرية د ش، العدد 73، 2018.
- نظام رقم 02-20 المؤرخ في 15 مارس 2020، "الحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية"، الجريدة الرسمية ج الجزائرية د ش، العدد 16، 2020.
- وكالة الانباء الجزائرية (2020): "إنشاء الهيئة الشرعية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية"، وثيقة الكترونية متوفرة على الرابط (<http://www.aps.dz/ar/economie/86018-2020-04-06-14-23-03>)، الاثنين 06 نيسان/أبريل 2020، تاريخ التصفح: 2020/04/15.